تجنب التهافت نحو الهاوية

استشراف آفاق استثمارية جديدة

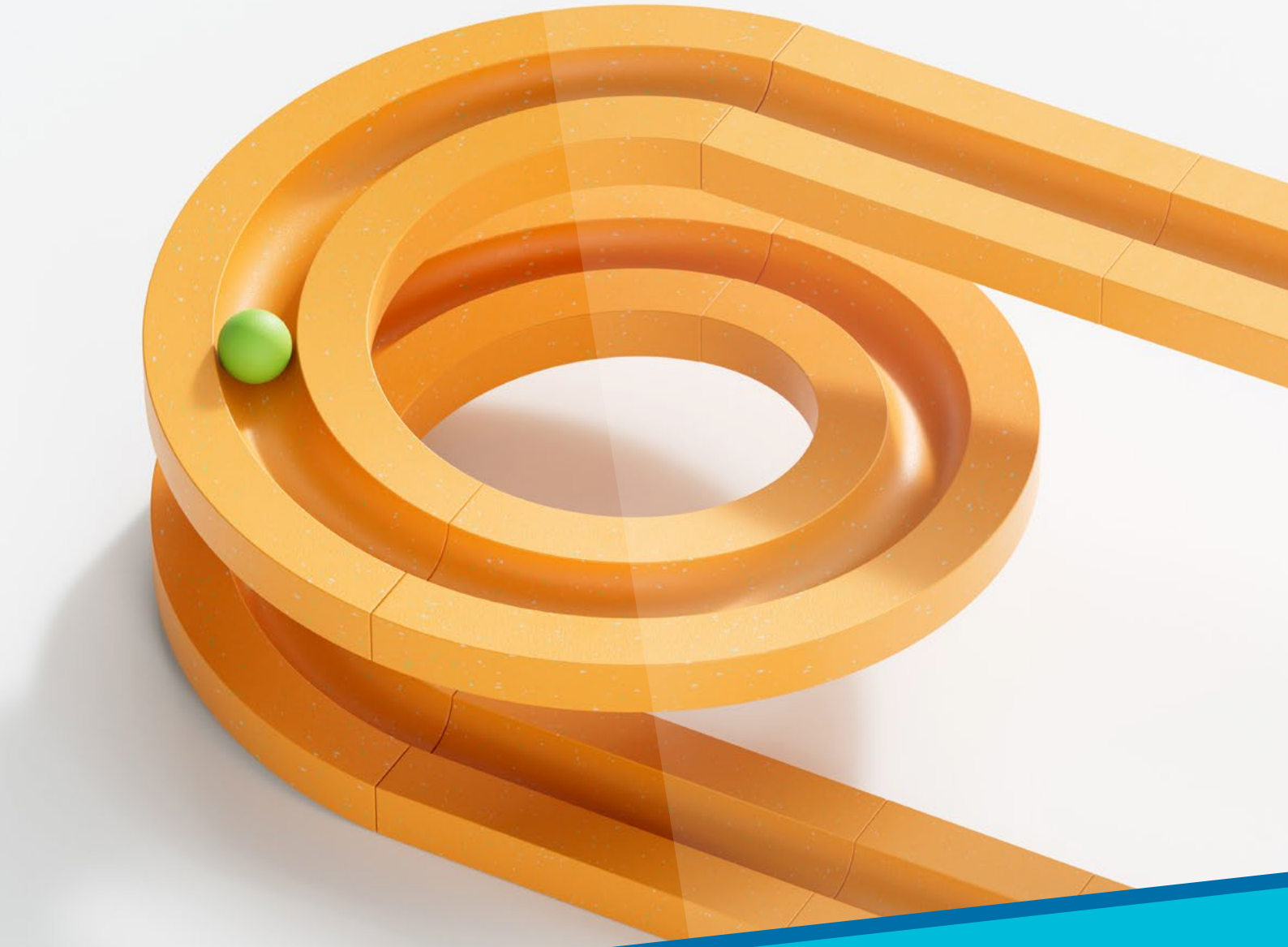

القمة العالمية للحكومات 2024

بالتعاون مع McKinsey & Company

أن نكون مصدر إلهام وتمكين **للجيل الجديد من الحكومات**

القمة العالمية للحكومات هي منصة عالمية مخصصة لرسم معالم مستقبل الحكومات في جميع أنحاء العالم. وفي كل عام، تحدد القمة جدول أعمال الجيل التالي من الحكومات مركّزة على الطرق التي تسمح لها بتسخير الابتكار والتكنولوجيا لمواجهة التحديات الشاملة التي تواجه الإنسانية.

القمة العالمية للحكومات هي تجمّع هام لتبادل المعارف، وتمثّل نقطة تقاطع بين العمل الحكومي، ودراسات المستقبل، والتكنولوجيا، والابتكار. كما أنها منصة للفكر القيادي والمعرفة، ومحفل للتعارف بين صنّاع السياسات، والخبراء، وروّاد التنمية البشرية.

القمة هي بوابة إلى المستقبل بما أنها منصة لتحليل الاتجاهات والهموم والفرص المستقبلية التي تنتظر الإنسانية. كما أنها ساحة لاستعراض الابتكارات، والممارسات الفضلى، والحلول الذكية من أجل إلهام الآخرين لكي يجترحوا حلولاً خلاقّة لتذليل هذه التحديات.

ماكنزي آند كومباني

ماكنزي آند كومباني شركة عالمية في مجال الاستشارات الإدارية، وهي ملتزمة بالمساعدة على إحداث تغيير مستدام وشامل للجميع. ونحن نعمل مع عملائنا من القطاعين العام والخاص والقطاع الاجتماعي على حل المشاكل المعقدة، وإحداث تغيير إيجابي يخدم جميع أصحاب المصلحة. كما نعمل على الجمع بين الاستراتيجيات والتكنولوجيات القادرة على إحداث التحولات لمساعدة المؤسسات على الابتكار بطريقة أكثر استدامة، وتحقيق مكاسب دائمة في الأداء، وبناء قوى عاملة قادرة على النجاح والازدهار، خلال الجيل الحالي والجيل القادم.

المحتويات

المواضيع

المقدمة **6**

كيف تحوّلت الحوافز إلى عوامل تمكين جوهرية للاستثمار؟ **8**

اتباع نهج أكثر توازنًا وشمولًا **12**

تحسين كفاءة الإنفاق على الحوافز 16

تعظيم الأثر الاقتصادي واستدامته 20

الخاتمة **24**

المقدمة

في غمرة التنافس المحموم على جذب الاستثمارات، كيف نحقق التوازن بين الحوافز والعوائد الاقتصادية؟

تجنب التهافت نحو الهاوية

تُبرز أهمية الاستثمار بشكل جليّ لا لبس فيه في دفع عجلة ازدهار الدول ورِفعة الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة. ففي عام 2022، بلغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت 26 تريليون دولار، أي ما يعادل 26% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مُحققًا نموًا سنويًا يبلغ 5% في المتوسط منذ عام 2015.[1] إذن، فما هي دوافع هذا الارتفاع؟ لقد استفادت الدول من انخفاض أسعار الفائدة في أعقاب الجائحة لتعزيز الاستثمار في قطاعات البنية التحتية والاستدامة والتقنية، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات في مجالات متنوعة، بدءًا من تطوير البنية التحتية وصولًا إلى التحوُّل نحو الطاقة النظيفة، وتحقيق صافي انبعاثات صفرية.

على الرغم من أن النمو الإجمالي يبدو إيجابيًا، إلا أنه يخفي وراءه تحولًا جذريًا. ورغم بلوغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية 1.4 تريليون دولار في عام 2023، إلا أنها ظلت تسجل انخفاضًا سنويًا بمقدار 5% في المتوسط منذ عام 2015 نظرًا لتركيز البلدان في جميع أنحاء العالم على الاستثمار المحلي المباشر.[2] وتتنوع دوافع التحوُّل نحو الاستثمار المحلي المباشر، بدءًا من الحرص على الاحتفاظ بالملكية الفكرية داخل حدود الوطن، إلى السعي لتجنب اضطرابات سلسلة التوريد العالمية التي واجهناها خلال الجائحة، مرورًا بالاستفادة من فرص الأتمتة لتعزيز تنافسية الدول ذات تكلفة العمالة المرتفعة، وصولًا إلى تجنب الآثار البيئية للنقل عبر القارات، وانتهاءً بمحاولة إدارة المشهد الضريبي العالمي المتغير.

ومع تنامي التوجه نحو الاستثمار المحلي، تدرك البلدان أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يمنح مزايا فريدة من نوعها، من خلال تعزيز تبادل المعرفة عبر نقل التقنية وتنمية رأس المال البشري والتعاون في مجال البحث والتطوير. وتُسهم هذه المزايا بدورها في تحقيق ميزة تنافسية على المدى الطويل، مما يُساعد على تحقيق أهداف اقتصادية متعددة، مثل تنويع المصادر، والنهوض بالصناعات الجديدة، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية. في ضوء ذلك، ازدادت وتيرة الجهود العالمية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والاحتفاظ بالاستثمارات المحلية، حيث ارتفع إجمالي الحوافز المقدمة بنسبة 77% ليصل إلى 45 مليار دولار في عام 2022.[3]

وهذا الحرص على جذب رأس المال، لا سيّما في بيئة تنافسية شهدت انخفاضًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي،[5,4] ربما يقودنا إلى حالة من "التهافت نحو الهاوية"، حيث تتنافس البلدان فيما بينها من خلال تقديم حوافز متزايدة على أمل جذب المستثمرين. وفي هذا السياق، تتناول هذه المقالة تطور الحوافز العالمية الرامية إلى جذب الاستثمارات، مع تحليل نهجين مُقترحين لتغيير الديناميكية الحالية في هذا المجال.

بينما تركز المقالة أساسًا على تجنب التهافت نحو الهاوية من خلال الإسراف في تقديم الحوافز، فإنه على البلدان إعطاء الأولوية بالتوازي لعوامل تمكين القدرة التنافسية على المدى الطويل، بدءًا من تعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية داخل بلدان محددة وحتى تيسير إمكانية الوصول إلى المواد الخام ومكونات الإنتاج بأسعار تنافسية وزيادة توافر المواهب المؤهلة وتمكين النفاذ التفضيلي إلى أسواق التصدير من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، أو البنية التحتية اللوجستية اللازمة للتصدير.

هكذا، تُعدّ الموازنة المُحكمة بين برامج حوافز الاستثمار وعوامل تمكين القدرة التنافسية عنصرًا أساسيًا لتوفير بيئات استثمارية استثنائية تجذب المستثمرين وتضمن بقاءهم على المدى الطويل.

1 بنك بيانات "البنك الدولي" - تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2024.
2 تقرير رصد اتجاهات الاستثمار العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، رقم 46، تاريخ الاطلاع: 20 يناير 2024.
3 مقالة أليكس إيروين هانت، صحفي في منصة fDi Intelligence، بعنوان"لا يزال سخاء الولايات المتحدة في الحوافز لا يضاهي منافسيها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، بتاريخ 29 مارس 2023.
4 تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023، بتاريخ 5 يوليو 2023.
5 تقرير رصد اتجاهات الاستثمار العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، رقم 46، تاريخ الاطلاع: 20 يناير 2024.

كيف تحوّلت الحوافز إلى عوامل تمكين جوهرية للاستثمار؟

أشعلت الحكومات فتيل التنافس على جذب الاستثمارات من خلال حزم تحفيزية متنوعة؛ فعلى سبيل المثال، خصصت الولايات المتحدة في عام 2022 حزم ضخمة بقيمة إجمالية 780 مليار دولار على مدى خمس وعشر سنوات، وذلك في إطار قانون الرقائق والعلوم وقانون الحد من التضخم. وتهدف هذه الحزم إلى تحفيز قطاعات استراتيجية مثل الطاقة المتجددة وأشباه الموصلات والنقل الأخضر والتصنيع.[6] وبالمثل، تضخ الصفقة الخضراء الأوروبية أكثر من 500 مليار دولار من الحوافز للاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة والنقل الأخضر والتصنيع،[7] في حين تُخصص السياسة الصناعية "صنع في الصين 2025" 300 مليار دولار لدعم قطاعات أشباه الموصلات والنقل الأخضر والتصنيع.[8]

تهدف هذه الحوافز إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاستثمارات المحلية، مع التركيز على تنمية القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية، مثل الإلكترونيات. في الواقع، تشير الإحصائيات إلى أن ما يقرب من نصف إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في عام 2022 كانت تنحصر في قطاعي الطاقة المتجددة والإلكترونيات، إذ شهد كلا القطاعين نموًا ملحوظًا بمعدلات مضاعفة.[9]

مع ذلك، تزداد حدة التنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرًا لدورها الفعّال في نقل المعرفة عبر الحدود، في ظل الانخفاض العالمي الذي يشهده هذا النوع من الاستثمار. فحتى قبل جائحة كوفيد-19، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا من 2.1 تريليون دولار في عام 2015 إلى 1.4 تريليون دولار بحلول عام 2023 (الشكل 1).[11,10]

الشكل 1

يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضًا عالميًا بنسبة 5% سنويًا منذ عام 2015.

التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر،
2015-23، بالتريليون دولار أمريكي

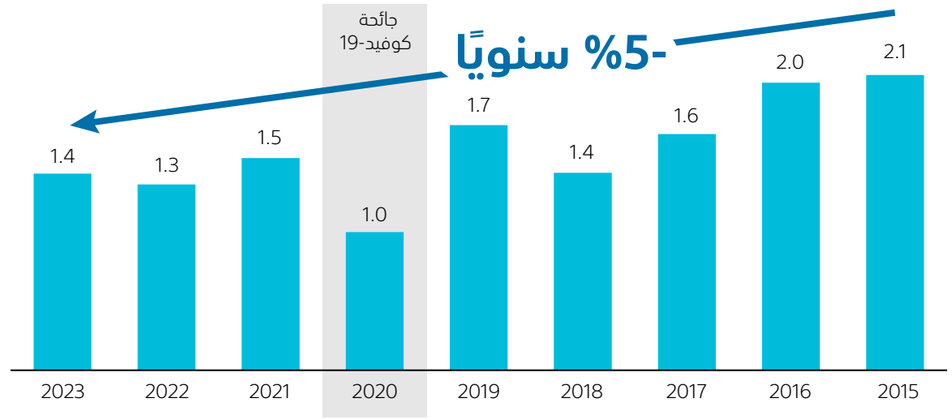

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023: الاستثمار في الطاقة المستدامة حق للجميع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بتاريخ 5 يوليو 2023.
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير رصد اتجاهات الاستثمار العالمية رقم 46

6 ملخص قانون الحد من التضخم: أحكام الطاقة والمناخ"، مركز السياسات الحزبية، 4 أغسطس 2022.
7 الصفقة الخضراء الأوروبية: الطريق إلى أن تصبح أوروبا أول قارة محايدة مناخيًا"، المفوضية الأوروبية، تاريخ الاطلاع: 8 يناير 2024.
8 مقالة كيث برادشر وبول موزور، "خطة الصين لبناء الصناعات عالية التقنية تثير قلق الشركات الغربية"، نيويورك تايمز، بتاريخ 7 مارس 2017.
9 مقالة أليكس إيروين هانت، "مصفوفة الاستثمار لعام 2022"، منصة fDi Intelligence، بتاريخ 1 فبراير 2023.
10 تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023، بتاريخ 5 يوليو 2023.
11 تقرير رصد اتجاهات الاستثمار العالمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، رقم 46، تاريخ الاطلاع: 20 يناير 2024.

تؤدي الحوافز الاستثنائية التي تقدمها الدول الاقتصادية الكبرى بهدف توطين الصناعات إلى تقليص رأس المال المتاح لبقية العالم، كما تمارس ضغطًا غير مباشر على البلدان الأخرى للحاق بها، مما يوفر مناخًا يمثل حالة من "التهافت نحو الهاوية" في ظل تحقيق تلك البلدان منافع اقتصادية أقل مما تقدمه من حوافز.

يتجلى أثر هذا الضغط غير المباشر من خلال مؤشرات مثل الإنفاق على الحوافز لكل وظيفة مستحدثة. حيث تشير البيانات إلى أن البلدان خصصت في عام 2022 حوافز لكل وظيفة تُقدر بمبلغ 69 ألف دولار أمريكي، بزيادة قدرها 169% عن العام السابق، مُسجلة أعلى مستوى لها في ذلك منذ عام 2010.[12]

12 مقالة أليكس إيروين هانت، صحفي في منصة fDi Intelligence، بعنوان "لا يزال سخاء الولايات المتحدة في الحوافز لا يضاهي منافسيها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، بتاريخ 29 مارس 2023.

اتباع نهج أكثر توازنًا وشمولًا

تثير المنافسة المحتدمة على الاستثمارات مجموعة من المخاطر أهمها؛ الإفراط في الإنفاق على الحوافز، مما قد يؤدي إلى عواقب عكسية مثل تحويل الموارد بعيدًا عن الأولويات الاقتصادية الأخرى ودعم مجالات عمل غير مستدامة على المدى الطويل وتعزيز مخاطر السلوكيات غير الأخلاقية للمستثمرين. ويتطلب التصدي لهذه المخاطر اتباع نهج مكون من شقين (الشكل 2).

وتختلف آليات استخدام وسائل وأساليب هاتين الاستراتيجيتين العامتين من بلد لآخر؛ وذلك تبعًا لظروف كل بلد وفئاته المستهدفة من المستثمرين. ويعتمد تحديد هذه الوسائل والأساليب على القدرات الحالية والحاجة الملحة والإمكانات المتوفرة لكل بلد.

الشكل 2

لتجنب حالة "التهافت نحو الهاوية"، يمكن لصناع القرار اعتماد مسارين أساسيين.

1 تحسين الإنفاق

1أ تقليل إجمالي الإنفاق على الحوافز

- توفير الشفافية بشأن معدل العائد الداخلي المستهدف
- تعزيز المنافسة

1ب تحسين مزيج حزمة الدعم

- تحسين مزيج الحوافز النقدية مقابل الحوافز غير النقدية
- الاستفادة من الدعم غير النقدي
- توفير وصول تفضيلي للطلب المحلي والعالمي

1ج الحد من تسرب الإنفاق من خلال تدابير الحماية من تلك المخاطر

- حماية مصالح البلدان في حالة إخفاق المستثمر في الوفاء بالتزاماته
- تجنب المخاطر الأخلاقية

2 تعظيم الأثر الاقتصادي المستدام

2أ ضمان استدامة الجهود

- دعم المشاريع التنافسية من حيث التكاليف التشغيلية
- الاستثمار في المنظومة المحلية لترسيخ التنافسية

2ب تعظيم النتائج الاقتصادية المستهدفة

- تسليط الضوء على الأهداف الاقتصادية الأكثر أهمية
- مواءمة الآليات النقدية مع الأهداف الأكثر أهمية
- متابعة وتقييم أثر الدعم المخصص للاستثمار

اتباع نهج أكثر توازنًا وشمولًا

تحسين كفاءة الإنفاق على الحوافز

يمكن تعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق أفضل النتائج من خلال اتباع نهج متكامل يتضمن تقليل الإنفاق على الحوافز، وتحسين حزم الدعم، وتنفيذ آليات وقائية للحد من تسرب الإنفاق.

تقليل إجمالي الإنفاق على الحوافز

لخفض حجم الإنفاق على الحوافز، يمكن للبلدان اتّباع نهج مُوجّه يُركز على تحقيق التوافق مع المستثمرين بناءً على معدل العائد الداخلي. وعلى وجه الخصوص، يُمكن لصانعي القرار تحليل عناصر محددة، أهمها؛ نُضج المنظومة المحلية والسمعة العالمية للبلد بين المستثمرين والمقارنة مع البلدان المنافسة. وتتمثل إحدى أفضل الممارسات في استخدام نموذج الظل، الذي يقدم رؤية شاملة لربحية المشروع ويختبر صحة افتراضاته، مما يساعد القادة في تحديد المستوى المناسب للحوافز. كما يتيح استخدام النموذج لصُناع القرار مقارنة تكلفة ممارسة الأعمال في نطاق بلدانهم مع المواقع المنافسة وتعزيز تقييمهم للحوافز المطلوب تقديمها.

يُعد تشـجيع التنافس بين المستثمرين نهجًا فعالًا كذلـك للحد من إجمالي الإنفاق على الحوافز، ويمنح البلدان ميزة اختيار أنسـب الصفقات لها. ويمكن لهذا التوجه أن يعزز دور البلدان بشـكل إيجابي، حيث يمكنها التواصل مع المسـتثمرين المحتملين المُختارين وفقًا لمعايير محددة، مثل أوضاعهم المالية واسـتعدادهم للاسـتثمار ومكانتهم البارزة في السوق. ومع ذلك، من المهم أن تحافظ البلدان على الشـفافية مع المسـتثمرين طوال العملية لحماية سمعتها كشركاء عالميين مسـؤولين. وفي هذا الصدد، يمكن للبلدان الاستفادة من ديناميكيات المزادات مثل؛ التحديد المُسـبق للسعر المستهدف أو مستوى الدعم المالي والسـماح للمستثمرين من القطاع الخاص بالتنافس علـى الفرص المتاحة. وتُعد عملية تقديم العروض التنافسـية هذه أكثر ملاءمة عندما تكون البلد المسـتضيفة وفرصة الاستثمار فيها جذابة بشكل اسـتثنائي وتحظى بالعديد من المرشحين المحتملين. وتُسـتخدم هذه العملية بشكلٍ شائع في مشاريع البنية التحتية لقطاعات مثل الاتصالات السـلكية واللاسلكية وتطبيقات الطاقة المتجددة والشـراكات بين القطاعين العام والخاص والتعدين.

تحسين كفاءة مجموعة حزم الدعم

تؤثر آليات نقل القيمة المختلفة (مثل المنح النقدية والإعفاءات الضريبية) تأثيرات متباينة على ميزانية البلد، مما يجعل اختيار حزمة الدعم المناسبة أمرًا بالغ الأهمية. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما تفضل البلدان تقديم حوافز ضريبية مؤجلة مثل الإعفاءات الكاملة أو الجزئية من ضرائب الشركات والجمارك على الاستيراد وضرائب القيمة المضافة. ويُعد هذا النوع من الحوافز هو المُفضل نظرًا لأن الإيرادات المالية المقابلة لا تتحقق إلا بنجاح الاستثمار.

تلعب حزم الحوافز دورًا محوريًا في تعزيز الربحية الإجمالية للمشاريع، في حين تميل البلدان إلى تقديم المنح النقدية للمشاريع الرأسمالية كملاذ أخير لأنها تُشكل ضغوطًا مالية فورية عليها. وفي ما بين خيار الحوافز الضريبية المؤجلة الأسهل على البلدان وخيار المنح النقدية الفورية الأصعب عليها، تتمتع البلدان بالمرونة في تصميم حزم الحوافز الخاصة بها من بين قائمة متنوعة من الحوافز الممكنة. بعد ذلك، يمكن للبلدان استخدام تحليل السيناريوهات لتقييم أثر مجموعات مختلفة من آليات نقل القيمة على ربحية المشاريع والأهداف المالية للحكومة.

على سـبيل المثال، اتخذت المغرب خطوات مهمة لتوسـيع صناعاتها التصديرية من خلال تقديم حزمة دعم تعتمد بشـكل أساسي على الحوافز غير النقدية. ومن بين الحوافـز المغربية التي قدمتها المغرب للمسـتثمرين طويلي الأجل في المنطقة الحرة بطنجة إعفاءً ضريبيًا كاملًا لمدة خمس سـنوات، يليه منح معدل تفضيلي لضريبة الشـركات يبلغ 8.75% بدلًا من 30%، كما تضمنـت الحزمة إعفاءً من ضريبة القيمة المضافة على المنتجات المسـتوردة في المنطقة الحرة، وحسـمًا من ضريبة الدخل بنسبة 80% خلال السـنوات الـ 15 الأولى من الاستثمار، وكذلك إعانات لتنمية رأس المال البشري.[13]

13 الحوافز والمناطق الحرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقييم أولي، برنامج الاستثمار بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بتاريخ 14 ديسمبر 2004.

قد تستخدم البلدان أيضًا حوافز غير نقدية ذات أثر مالي مباشر، مثل تقديم خصومات على مدخلات الأعمال عالية القيمة والمتاحة محليًا، مثل الطاقة والأراضي والمواد الخام. ويُعد توفير إمدادات الطاقة بتكلفة منخفضة وثابتة حافزًا شائعًا تستخدمه البلدان التي تتمتع بميزة تنافسية طبيعية في تكاليف إنتاج الطاقة. فعلى سبيل المثال، بلغت أسعار الطاقة المنخفضة في مقاطعات الصين الجنوبية الغربية 0.05 دولارًا لكل كيلوواط/ساعة، ويرجع ذلك إلى بنيتها التحتية لتوليد الطاقة الكهرومائية، مما يجعل الصين دولة تتمتع بميزة تنافسية من حيث التكلفة على الصعيد العالمي. وتتجسد هذه الميزة في انخفاض تكاليف الطاقة للصناعات التي تعتمد عليها بشكل كبير، مثل إنتاج الألومنيوم، مما يعزز قدرتها التنافسية في السوق. وبالمثل، تُعد النرويج هي الدولة الرائدة في أوروبا من حيث تنافسية أسعار الطاقة، وذلك بفضل امتلاكها أصولًا ضخمة للطاقة الكهرومائية.[14]

وأخيرًا، يمكن للبلدان تقديم حافزًا يتمثل في تعزيز إمكانية الوصول التفضيلي لتلبية الطلب المحلي المتزايد إن أمكن. وقد يتضمن ذلك ضمانات للطلب المركزي من جهات حكومية على المستوى الإقليمي أو الوطني، وكيانات كبيرة من القطاع الخاص.

تنفيذ تدابير الحماية للحد من تسرب الإنفاق

يُعد الحد من تسرب الموارد وحماية مصالح البلدان بشكل عام أمرًا ضروريًا لتحسين الإنفاق الحكومي. وتسعى البلدان بالأساس إلى ضمان وفاء المستثمرين بالتزاماتهم الاقتصادية في مجالات مثل توفير فرص العمل وحجم الإنتاج، مما يتطلب وضع معايير محددة وربط دفعات الحوافز بالمراحل الرئيسية أو الجداول الزمنية للمشاريع.

ويُعد جني المستثمرين لأرباح مالية طائلة نتيجة لحجم الشراء المضمون أحد المخاطر المحتملة نتيجة حوافز ضمانات الشراء. ويمكن أن تتجنب البلدان هذه النتيجة بأن تشترط على المستثمرين تحقيق حد أدنى للمشاركة في العطاءات التنافسية التي يتلقون دعوات لها، مما يساعد البلدان في تجنُّب الإسهام في تعطيل المنافسة عن غير قصد.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن وضع حدود تضمن بقاء عطاءات المستثمرين ضمن نطاق معقول من العطاءات الأكثر تنافسية. ويضمن اتباع هذا النهج عدم تضخيم المستفيد للأسعار بشكل مصطنع لتحقيق أقصى قدر من المكاسب المالية. ويمكن تخفيض الحوافز إذا لم يلتزم المستفيد بسقف التسعير المحدد. ولتعزيز الالتزام، يجب تضمين شرط استرجاع في هذه المتطلبات، حتى يمكن تقليص الحوافز إذا لم يلتزم المستثمرون بتلبية هذا الشرط.

14 مقالة بول والي، "تثير فواتير الكهرباء المرتفعة صدمةً في أوساط النرويجيين، مما يدفعهم إلى تغيير عاداتهم الراسخة وإعادة تقييم كيفية توظيف ثروتهم النفطية"، صحيفة The Globe and Mail، بتاريخ 3 فبراير 2023.

تعظيم الأثر الاقتصادي واستدامته

تتمثل الاستراتيجية الثانية في تعظيم الأثر الاقتصادي المستدام للاستثمار. وعلى وجه التحديد، يجب على البلدان ضمان استدامة الاستثمارات على المدى الطويل وتعظيم النتائج الاقتصادية المرجوة. ويتطلب ذلك جذب استثمارات ذات تكاليف تشغيلية منخفضة تسمح باستمرار تنافسيتها، وعلى صناع القرار إعطاء الأولوية للاستثمار في المنظومات المحلية، مما يؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للبلد. ومن الأمور الضرورية لتحقيق هذا المسعى إعداد صياغة واضحة لأهم الأهداف الاقتصادية ومواءمة حوافز الاستثمار معها وتنفيذ أنظمة لتتبع الأثر الاقتصادي وقياسه وتقييمه وتعزيزه.

ضمان استدامة الجهود

يُعد ضمان قدرة المشـاريع على المنافسة واستدامة هذه القدرة أحد أهم أهداف أي برنامج حوافز، سـواءً كان الهدف هو زيادة التنافسـية العالمية للمشاريع أو توفير رأس المال الاسـتثماري الأولي. ويتطلب ذلك أن تكون المشـاريع المعتمدة ذات تكاليف تشـغيلية تنافسية على المدى الطويل، خاصة فيما يتعلق بتكلفة المدخلات الأساسـية مثل المواد الخام والطاقة والعمالة.

يمكن أن تستخدم البلدان أدوات مثل نموذج الظل لتقييم الاستدامة التشغيلية للمشروعات. ويمكن إجراء هذا التحليل بشكل مستقل عن المستثمر، مع مراعاة التكاليف التشغيلية والرأسمالية ومقارنتها بنماذج المقارنة المعيارية العالمية. كما يمكنها أيضًا الاستثمار في المنظومات المحلية لتعزيز مكانتها التنافسية في القطاعات المستهدفة. فعلى سبيل المثال، قد تعقد البلدان شراكات مع المستثمرين في برامج تنموية تهدف إلى تمكين الموردين المحليين وتعزيز قدراتهم، أو جذب موردين عالميين جدد لتوفير مدخلات عالية التعقيد. كما يمكن للتعاون مع المستثمرين في برامج التدريب المهني أن يساعد في توفير مصدر محلي للمواهب، مما يضمن وجود قوة عاملة ماهرة تعزز آفاق الاستثمار. ولتعزيز القدرة التنافسية بشكل أكبر، يمكن للبلدان استشراف فرص استثمارية إضافية في القطاعات المرتبطة أو إنشاء مراكز للبحث والتطوير بالتعاون مع المستثمرين العالميين الحاليين.

لنأخذ بعين الاعتبار منظومة قطاع صناعة السيارات في المغرب، والذي ينتج حاليًا حوالي 8% من صادرات السيارات إلى أوروبا.[15] فمن خلال حوافز المنطقة الحرة بطنجة، استطاع المغرب جذب أكثر من 150 موردًا للمساهمة بمكونات وخدمات أساسية لشركات تصنيع السيارات الكبرى العاملة في البلاد، مثل رينو وبيجو سيتروين التابعة لمجموعة بي أس إيه. وقد أدت جهود التصنيع المحلي إلى إيجاد سلسلة قيمة محلية متكاملة إلى حد كبير، حيث يوفر الموردون المحليون حوالي 60% من قيمة السيارات المُصنعة في المغرب.[16] وقد أنشأت الدولة أيضًا مراكز تدريب مخصصة على أحدث طراز لتخريج عمال مهرة يمكنهم تلبية احتياجات صناعة السيارات، كما تقدم الدولة الدعم لتنمية رأس المال البشري بمبلغ يتراوح بين 500 و3,000 دولار أمريكي للفرد الواحد سنويًا في قطاع صناعة السيارات.[17]

تعظيم النتائج الاقتصادية المرجوة

يتطلب تحقيق الأثر الاقتصادي المسـتدام من البلدان تحديـد أهداف اقتصادية واضحة حتى يمكن تتبع التقـدم المحرز وتقييم الأثر بناءً على ذلك. مبدئيًا، يمكـن للبلدان في هذا الإطار تحديد أهم الأهداف الاقتصادية، ثم التنسـيق مع الجهات المعنية حول أولويات مثل التنويع الاقتصادي والنمو ومرونة سلسـلة التوريد والرفاهية الاجتماعية. وبعد تحديد هذه الأهداف الاقتصادية، يمكن للبلدان وضع مؤشرات الأداء الرئيسـية لقياس التقدم المحرز ومن ثم وضع أطـر لقياس التقدم المحرز، مع ترجيح الأهداف بناءً على ترتيبها في قائمة الأولويات.

تختلف آلية عمل هذه العناصر معًا من بلد لآخر. فعلى سبيل المثال، يركز قانون الحد من التضخم في الولايات المتحدة على مرونة سلسلة التوريد وتنمية الجزء المحلي في القطاعات الاستراتيجية. أما فرنسا، فقد قررت توجيه جهود جذب الاستثمار نحو توفير فرص العمل والنمو في القطاعات الاستراتيجية مثل التقنية والدفاع والطاقة والزراعة. ولهذا، أصبح توفير الوظائف والحفاظ عليها أولوية قصوى، خاصة في المناطق التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة داخل الدولة.

15 تقرير الاقتصاد والسوق:صناعة السيارات الأوروبية في عام 2018، جمعية مصنعي السيارات الأوروبيين، بتاريخ فبراير 2019.
16 مقالة أليكس إيروين هانت، "تعزيز التصنيع المغربي"، منصة fDi Intelligence، بتاريخ 23 ديسمبر 2020.
17 دراسة روبن بريكلمانز وآخرون. قطاع السيارات في المغرب: التنافسية والتوصيات للنمو المستقبلي، كلية هارفارد للأعمال، بتاريخ 8 مايو 2015.

تتمثل الخطوة التالية في تخصيص الدعم النقدي وغير النقدي. وعلى وجه التحديد، يمكن للبلدان تخصيص حزم دعم مسبقة لجذب الاستثمارات التي تحقق الأهداف الاقتصادية المتفق عليها بغرض تحسين عملية تخصيص الموارد للاستثمارات الفردية وتعظيم أثر الإنفاق عليها. ويشمل ذلك مراقبة وتقييم نتائج الاستثمارات بشكل دوري بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسية لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

لنأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الأداء الرئيسية التي وضعها مجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة، ومن بينها التزامات بالاستثمار في الأصول الثابتة، حيث استقطبت الدولة 16.5 مليار دولار في عام 2022.[18] ويُعد توفير فرص العمل من أهم مؤشرات الأداء الرئيسية لأن مجلس التنمية يشرف على القطاعات التي تمثل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي السنوي لسنغافورة ومن اختصاصاته المساعدة في توفير فرص عمل جيدة للمواطنين السنغافوريين. ومن مؤشرات الأداء الرئيسية الأخرى الحوافز الحكومية للشركات التي تستثمر في سنغافورة، بما في ذلك قيمتها وعدد الشركات التي تستفيد منها وفعاليتها.[19]

18 تقرير مجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة بعنوان "استقطب مجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة 22.5 مليار دولار سنغافوري في شكل التزامات للاستثمار في الأصول الثابتة خلال عام 2022 في ظل بيئة أعمال شديدة الصعوبة"، بتاريخ 9 فبراير 2023.
19 مجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة"، تقرير رصد الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 9 يناير 2024.

الخاتمة

في هذا المقال، عرضنا نهجًا شاملاً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التهافت نحو الهاوية أمر وارد، ولكنه ليس حتميًا. ويمكن تجاوز النهج الحالي من خلال تقليل إجمالي الإنفاق على الحوافز، وتحسين مجموعة الدعم النقدي وغير النقدي، والحد من تسرب الإنفاق باستخدام آليات وقائية، وضمان استدامة الجهود، وتعظيم النتائج الاقتصادية المرجوة. أما الخطوات التالية، فهي متروكة للقادة الذين يتولون توجيه المسارات الاقتصادية في بلدانهم.

عن المؤلفون

هذه المقالة هي ثمرة تعاون مشترك بين ريما عاصي وسليم الجدي وجنات خويلد وأنديرو بيكرزجيل وياسر زواوي، وهي تمثل رؤى ماكنزي للقطاع الاجتماعي وقطاع الرعاية الصحية وقطاع الجهات العامة.

تشغل **ريما عاصي** منصب شريك رئيسي في مكتب ماكنزي في دبي، أما **سليم الجدي وياسر زواوي** فهما يشغلان منصب شريك في المكتب ذاته. وتشغل **جنات خويلد** منصب مدير مشروع في مكتب الشركة بالقاهرة. كما يشغل **أنديرو بيكرزجيل** منصب شريك رئيسي في مكتب الشركة بتورنتو.

تم تصميم هذا التقرير بجهد من ايلينا ياروبولوفا.
وشعيب محمد معين الدين, وعمار البرعي.

WORLD GOVERNMENTS SUMMIT

انضموا للمناقشات

@WorldGovSummit

www.worldgovernmentssummit.org